الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities

2025

التقرير السنوي

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities

التقرير السنوي

قائمـــــة المحتويـــات

تقديم 2

الغايات والأهداف الاستراتيجية 2023 - 2027 7

2025 | في أرقام 9

التمثيل والدفاع عن مكانة الهيئات المحلية 11

الشراكات والتعاون الدولي 17

التنمية المحلية والمشاريع الميدانية مع تركيز خاص على المناطق المسماة "ج" 24

منصات تبادل الخبرات وبناء القدرات 36

توطين أهداف التنمية المستدامة - من المأسسة إلى التطبيق 45

تقديـــــم

كلمـــــة
رئيـــس الاتحـاد

مضى عام 2025 فيما يواصل الواقع الفلسطيني انكشافه على مزيد من الضغط والاستنزاف، حيث وجدت الهيئات المحلية نفسها في مواجهة أعباء تتجاوز حدود العمل الخدمي التقليدي، لتلامس جوهر الصمود الوطني ومعنى البقاء على الأرض. وفي هذا المشهد، لم يعد الحكم المحلي مجرد مستوى إداري يدير التفاصيل اليومية، بل غدا خطًا متقدمًا في حماية المجتمع، وصون حضوره، والدفاع عن حقه في حياة ممكنة رغم كل ما يُفرض عليه من حصار وتقييد واستهداف.

ومن هذا الفهم، واصل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية خلال عام 2025 أداء دوره بوصفه مظلة وطنية منتخبة لا تكتفي بمتابعة شؤون الهيئات المحلية، بل تعمل على تثبيت مكانتها في قلب المعادلة الوطنية. لقد انصبّ جهد الاتحاد على حماية حقوق الهيئات المحلية وصلاحياتها، والدفاع عن قدرتها على الاستمرار، وتعزيز حضورها في مواقع التأثير، باعتبارها جزءًا أصيلًا من البنية الوطنية الفلسطينية، وليست مجرد أداة تنفيذية على هامشها.

وفي موازاة ذلك، واصل الاتحاد الاستثمار في تعزيز قدرات الهيئات المحلية، من خلال بناء القدرات، وتطوير أدوات العمل، وتوسيع دوائر التعاون اللامركزي والشراكات الدولية، بما يعزز حضور البلديات الفلسطينية في الفضاء المهني والسياسي الأوسع، ويفتح أمامها مساحات جديدة للتأثير والتبادل والدفاع عن حقها في التمثيل والشراكة. كما واصل دعم المبادرات والمشاريع التي تمس حياة الناس مباشرة، وتسهم في تحسين الخدمات، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتثبيت الوجود الفلسطيني، خاصة في المناطق الأكثر هشاشة واستهدافًا.

إن هذا التقرير لا يُقدَّم بوصفه توثيقًا سنويًا للأنشطة فحسب، بل شهادة على عام كثيف بالتحديات، أثبتت فيه الهيئات المحلية أنها أكثر من مؤسسات خدمية، وأثبت فيه الاتحاد أن دوره ليس طارئًا أو مكملًا، بل ضرورة وطنية وسياسية ومؤسسية في مرحلة تتطلب وضوحًا أكبر، وصلابة أكبر، وتمسكًا أعمق بحق الناس في الخدمة والكرامة والبقاء.

كل التقدير للهيئات المحلية الأعضاء، ولشركائنا في فلسطين والخارج، وللطاقم التنفيذي في الاتحاد، الذين شكّلوا بهذا الجهد المشترك ركيزة ثبات حقيقية في عام لم يكن عاديًا في أيٍّ من وجوهه ولم يكن سهلًا على أحد. وما تحقق خلال هذا العام لم يكن نتيجة ظروف مواتية، بل نتيجة إصرار جماعي على أن يبقى الحكم المحلي جزءًا من مشروعنا الوطني، وصوتًا حاضرًا في الدفاع عن الناس، وحقهم في الخدمة، والكرامة، والبقاء.

عبـــد الكريـــم الزبيـــدي
رئيس الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية

كلمـــــة
المديــر التنفيــذي

ما كان مطروحًا أمامنا خلال العام المنصرم لم يكن مجرد مواصلة العمل، بل ضمان ألّا تفقد الهيئات المحلية قدرتها على العمل أصلًا. ولهذا، لم يتعامل الاتحاد مع المرحلة باعتبارها فترة تنفيذ عادية، بل كمساحة تتطلب انضباطًا أعلى، ومرونة أكبر، ووعيًا مؤسسيًا قادرًا على حماية الدور، لا الاكتفاء بإدارته.

تحرك الاتحاد خلال عام 2025 وفق فهم واضح لطبيعة المرحلة، ولما تفرضه من مسؤوليات على مؤسسة وطنية جامعة تمثل الهيئات المحلية وتدافع عن مصالحها. ولم يكن المطلوب فقط الاستمرار في تنفيذ البرامج والأنشطة، بل الحفاظ على تماسك الدور المؤسسي للاتحاد، ورفع جاهزيته، وتعزيز قدرته على مواكبة التحولات التي تمس واقع الحكم المحلي على المستويات الإدارية والمالية والتنموية والتمثيلية، مع توجيه جزء أساسي من الجهد نحو تطوير الأدوات الفنية التي تحتاجها الهيئات المحلية لتبقى أكثر قدرة على التخطيط، والاستجابة، وإدارة أولوياتها بكفاءة.

وقد انصبّ العمل خلال هذا العام على ترسيخ مسارات متكاملة، شملت تطوير الأداء المؤسسي الداخلي، وتوسيع مجالات الإسناد الفني وبناء القدرات، وتعزيز حضور الاتحاد في القضايا المرتبطة بالتشريعات والسياسات العامة والشراكات والتعاون الدولي. كما أولى الاتحاد أهمية واضحة لدعم مسارات توطين التنمية المستدامة داخل الهيئات المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية بوصفها جزءًا أصيلًا من جودة الحكم المحلي، لا مسارًا موازيًا له، إلى جانب العمل على تقديم نماذج بلدية أكثر قدرة على الإلهام والتأثير، من خلال التعامل مع الهيئات المحلية باعتبارها مساحات فعلية للممارسة الرشيدة، والابتكار، والتفاعل المباشر مع احتياجات المواطنين.

وإلى جانب ذلك، حرص الاتحاد على أن يبقى قريبًا من الاحتياجات الفعلية للهيئات المحلية، وأن يواصل أداء دوره كمظلة مهنية ووطنية قادرة على الجمع بين التمثيل، والإسناد، والتطوير، والدفع نحو مقاربات أكثر تكاملًا في العمل المحلي؛ مقاربات تربط بين الخدمة، والتخطيط، والاستدامة، والمساءلة، وتعزّز من قدرة الهيئات المحلية على التحول إلى نماذج عملية يُحتذى بها في الإدارة المحلية الرشيدة.

ويأتي هذا التقرير ليعكس خلاصة جهد متراكم، لم يقتصر على إدارة العمل اليومي، بل انطلق من رؤية مؤسسية تعتبر أن تقوية الهيئات المحلية تبدأ من تقوية البيئة التي تسندها، والسياسات التي تحكمها، والأدوات التي توسّع قدرتها على الفعل والتأثير. وما تحقق خلال هذه المرحلة هو نتاج عمل منظم، وشراكات فاعلة، والتزام حقيقي من طاقم الاتحاد وأعضائه وشركائه.

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الهيئات المحلية الأعضاء، وإلى شركائنا في فلسطين والخارج، وإلى زميلاتي وزملائي في طاقم الاتحاد، على ما بذلوه من جهد ومهنية والتزام. ونأمل أن تفتح المرحلة القادمة مساحات أوسع للعمل، والإنصاف، وتعزيز قدرة هيئاتنا المحلية على أداء دورها الوطني والتنموي على أكمل وجه.

م. عبـــد اللـــه عنـــاتي
المدير التنفيذي
الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية

الرؤيـــــة

هيئات محلية قادرة على تقديم خدمات شاملة ومستدامة في ظل بيئة ممكنة وحكم محلي رشيد.

الرسالـــــة

المؤسسة الوطنية المنتخبة التي تمثل الهيئات المحلية الفلسطينية، وتعمل معها لمساندتها والدفاع عن مصالحها وحقوقها من أجل تطويرها وتحقيق استقلاليتها بما يتوافق مع السياسات الوطنية وبما يتماشى مع مبادئ الحكم الرشيد ويساهم بتحقيق مستوى أكبر من العدالة والشمول والاستدامة.

أهـــداف الاتحـــاد

1. تمثيل الهيئات المحلية محليًا عربيًا ودوليًا.
2. تعزيز الروابط والعلاقات بين الهيئات المحلية الفلسطينية.
3. المساهمة في تطوير أداء الهيئات المحلية من خلال تسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.
4. المساهمة في تنسيق موقف الهيئات المحلية تجاه علاقتها بالسلطة المركزية.
5. مساعدة الهيئات المحلية في مجالات تساهم في تطوير أداء عامليها، وذلك بتوفير التدريب المناسب لهم في مجالات إدارية وفنية حديثة.
6. تطوير العلاقات الخارجية للأعضاء، ووضع الاتحاد والهيئات المحلية في المكان الملائم لهم بين الاتحادات العالمية.
7. ممارسة كافة أدوات وأساليب الضغط والمناصرة على الجهات المركزية والتشريعية والشركات مقدمة الخدمات من أجل إنصاف ومساعدة الهيئات المحلية.

الغايـــــات والأهـــداف الإستراتيجية 2023 - 2027

1 الغايــة

تعزيز مستوى الحوكمة والأداء في الاتحاد

- الهدف الاستراتيجي 1: تطوير الأداء المؤسسي للاتحاد
- الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز مستوى الاستدامة المالية للاتحاد

2 الغايــة

الإسهام بتمكين الهيئات المحلية لتقديم خدمات عادلة وشاملة للمواطنين

- الهدف الاستراتيجي 3: الإسهام برفع كفاءة أداء الهيئات المحلية
- الهدف الاستراتيجي 4: المساهمة بتعزيز الاستقرار المالي للهيئات المحلية
- الهدف الاستراتيجي 5: زيادة مستوى مشاركة المواطنين في أعمال الهيئات المحلية
- الهدف الاستراتيجي 6: المساهمة بتعزيز قدرات الهيئات المحلية في المناطق المسماة "ج"
- الهدف الاستراتيجي 7: دعم جهوزية توطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية
- الهدف الاستراتيجي 8: مساندة جهود الهيئات المحلية في قطاع غزة في التعافي وإعادة الإعمار

3 الغايــة

التمثيل والدفاع عن مصالح الهيئات المحلية وقضاياها على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

- الهدف الاستراتيجي 9: المشاركة بتطوير المنظومة السياساتية والقانونية
- الهدف الاستراتيجي 10: المشاركة بتمثيل فلسطين والتعبير عن الأولويات الوطنية في المحافل الدولية
- الهدف الاستراتيجي 11: تطوير الشراكات والعلاقات الثنائية
- الهدف الاستراتيجي 12: تطوير وتطبيق آليات التأثير لمناصرة قضايا الهيئات المحلية

إحصائيات وأرقـــام

1289
مشـارك/ة

67
جلسـة / ورشـة

500+
مشـارك في أنشطـة
المشاركـة المجتمعيـة

400+
متطـوع فـي
أنشـطة التخضيـر

1000+
مبـــاني تراثيـــة
موثقـة

31
مشـروعًا تنمويًا

9
مبادرات ريادية
مدعـــومة

50+
مدرسة مستهدفة

20+
نشـاطًا مجتمعـيًا

التمثيـــل والدفـاع عن مكانة الهيئات المحليـــــة فـــــي المشـــروع الوطني

- عقد منتدى رؤساء الهيئات المحلية.
- تشكيل 6 لجان تخصصية لحماية الصلاحيات والحقوق المالية والخدماتية.
- إطلاق مسار وطني لمراجعة قانون الانتخابات وقانون الهيئات المحلية.
- توحيد موقف الهيئات المحلية في مواجهة الضغوط المالية والإدارية.

تعزيـز الحضـور السيـاسي للهيئات المحلية على المستوى الوطني

تثبيت موقع الهيئات المحلية كجزء أصيل من المشروع الوطني، وشريك سياسي في النقاش حول الصمود، والانتخابات، والشرعية الديمقراطية، وليس كأجسام خدماتية فقط.

زاويـــة الواقـع

445
هيئـة محليـة

أزمـــة ماليـــة
موارد أقل وضغط أعلى

أزمـــة تشغيلية
تعطّل وتأخير بالخدمات

تراجـــع الثقـــة
فجوة ثقة تُضعف الاستجابة

مسار عمل الاتحاد خلال 2025

- تنظيم منتدى رؤساء الهيئات المحلية كمنصة سياسية جامعة لرؤساء البلديات، لتثبيت موقع الحكم المحلي في قلب النقاش الوطني حول الصمود، والانتخابات، والشرعية الديمقراطية.
- صياغة موقف سياسي موحّد رُفع للقيادة والحكومة، يؤكد أن الهيئات المحلية ليست أجسامًا خدماتية فقط، بل شريك سياسي في إدارة المرحلة الانتقالية وما بعدها.
- تنظيم لقاء رسمي مع الرئيس محمود عباس، وضع الهيئات المحلية في مركز النقاش حول استمرارية الخدمات وحماية النظام البلدي ودور الانتخابات في تجديد الشرعية المحلية.
- سلسلة اجتماعات ولقاءات مع المؤسسات الحكومية لعرض ونقاش أولويات هيئات الحكم المحلي.
- إدراج قضايا الحكم المحلي بشكل أوضح في نقاشات المانحين والقطاع الحكومي ضمن مجموعة قطاع الحكم المحلي، واعتبار استقرار الهيئات المحلية عنصرًا أساسيًا في خطط الصمود والتعافي.
- التعامل مع الاتحاد كمرجعية تمثيلية في الملفات السياساتية الكبرى (الانتخابات، العلاقة المالية، اللامركزية)، وليس فقط كشريك منفّذ لمشاريع.

اجتماع الهيئة التنفيذية للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية مع سيادة الرئيس محمود عباس

في إطار لقاء جمع بين الهيئة التنفيذية للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وسيادة الرئيس محمود عباس، أَطْلَع الوفد سيادته على الدور الذي يقوم به الاتحاد في دعم الهيئات المحلية وتعزيز التنسيق فيما بينها، بما ينعكس إيجابًا على المواطن الفلسطيني.

وأشاد الوفد بالدعم المتواصل من قبل الرئيس للهيئات المحلية في فلسطين، وحرصه على تكريس الحياة الديمقراطية فيها، من خلال إجراء الانتخابات بشكل دوري ومنهجي.

من جانبه، أشاد الرئيس بالدور الكبير الذي تقوم به الهيئات المحلية من بلديات ومجالس قروية في تقديم الخدمات للمواطنين، رغم الصعوبات التي تواجه عملها، سواء تلك الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، كما هو الحال في مدن جنين وطولكرم وطوباس وغيرها من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية.

وأكد سيادته دعمه الكامل لعمل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ودوره المهم في دعم البلديات والمجالس القروية، بما يسهم في في تقديم الخدمات الأفضل للمواطنين وفق الإمكانيات المتاحة.

وأضاف أن الانتخابات في الهيئات المحلية تشكل نموذجًا مميزًا لتكريس النهج الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني.

إدارة العلاقة مع الحكومة والدفاع عن استدامة الهيئات المحلية

تحويل الضغط اليومي الذي تتعرض له الهيئات المحلية إلى موقف مؤسسي واضح، يدافع عن استقرارها المالي، ويرفض تحويل الهيئات المحلية إلى الحلقة الأضعف في إدارة الأزمات.

مسار مناصرة الاتحاد في 2025

- عقد اجتماع موسّع للهيئة التنفيذية مع وزير الحكم المحلي ووكيل الوزارة، ركّز على أثر الحرب على غزة وتصاعد الاعتداءات في الضفة الغربية على البنية التحتية والقدرة المالية للهيئات المحلية، خصوصًا في المحافظات المنكوبة (جنين، طولكرم، طوباس).
- توجيه مطالب واضحة للحكومة، من ضمنها:
  - تثبيت الاستقرار المالي للهيئات المحلية وعدم استخدام الضغط المالي كأداة إدارة سياسية.
  - توسيع فعّال لجباية ضريبة الأملاك لصالح الهيئات المحلية.
  - مراجعة إجراءات التقاص وصافي الإقراض، وفصل حسابات الكهرباء والمياه عن باقي الحسابات البلدية.
  - مراجعة الإجراءات المركزية التي تعرقل اللامركزية وتحدّ من قدرة المجالس المنتخبة على اتخاذ قراراتها.

- إصدار بيانات رسمية حذّر فيها الاتحاد من ممارسات تجميد الأموال، ووقف المشاريع، والإجراءات العقابية بحق رؤساء البلديات، واعتبارها تهديدًا مباشرًا لاستدامة الهيئات المحلية وخدمة المواطنين.
- طرح مطلب تبنّي خطة إنقاذ وإنعاش خاصة للمحافظات الأكثر تضررًا، تضمن الحد الأدنى من الخدمات الحيوية وتدعم صمود الهيئات المحلية.

التأثير في قانون الانتخابات ومسار التشريع المحلي

تثبيت الاتحاد كمرجعية مهنية في نقاش قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، وربط التشريعات بالاستقرار المؤسسي واستمرارية عمل المجالس المنتخبة.

الواقع القانوني والسياسي

- مشروع قرار بقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لسنة 2025 طرح تعديلات تمسّ آلية انتخاب الرئيس، واستقرار المجالس، وتمثيل المرأة والشباب.
استمرار تعدّد المرجعيات القانونية والأنظمة الخاصة بالحكم المحلي (القانون رقم 1 لسنة 1997،
- أنظمة الموظفين، نظام رؤساء وأعضاء المجالس، أنظمة النفايات وغيرها) يخلق فجوات بين النصوص القانونية ومتطلبات الحكم المحلي الفعّال.

مسار مناصرة الاتحاد في 2025

- إعداد قراءة قانونية تحليلية لمشروع قرار بقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لسنة 2025، شملت مراجعة المواد المتعلقة بطريقة انتخاب الرئيس، استمرار المجالس، تمثيل المرأة والشباب، وربطها باستقرار النظام البلدي والشرعية المحلية.
- صياغة ورقة موقف تفصيلية باسم الاتحاد، قدّمت قراءة نقدية متوازنة: رحّبت بالبُنود التي تعزز المشاركة الشعبية وتمثيل المرأة، وفي المقابل حدّدت المخاطر المرتبطة بعدم استقرار المجالس، وآلية انتخاب الرئيس، وإمكانية خلق مجالس هشة ومعرّضة للحل المتكرر.
- تحويل ورقة الموقف إلى مسار متابعة منظم وليس تدخّلًا ظرفيًا؛ من خلال:
  - تعميم الملاحظات القانونية على الهيئات الأعضاء في الاتحاد وفتح نقاش داخلي معها لصياغة موقف موحّد.
  - إدراج ملاحظات الاتحاد كمرجعية مهنية تعبّر عن احتياجات الهيئات المحلية في أي صياغة نهائية للقانون.
  - تنسيق الموقف مع شركاء أساسيين (وزارة الحكم المحلي، وزارة الحكم المحلي، والجهات الدولية العاملة في إصلاح القطاع) لضمان انسجام التعديلات المقترحة مع مسار الإصلاح الأوسع.
- عقد اجتماع تشاوري خاص للهيئات المحلية في محافظة القدس، ربط بين مشروع قانون الانتخابات وخصوصية السياق القانوني والسياسي للمحافظة، وأعاد التأكيد على ضرورة حماية دور الهيئات المحلية في القدس ضمن أي تعديل تشريعي.
- ربط النقاش حول قانون الانتخابات بمراجعة أوسع للإطار القانوني الناظم للحكم المحلي (قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997، نظام موظفي الهيئات المحلية، نظام رؤساء وأعضاء المجالس).

مؤشرات التقدّم في المسار القانوني

مراجعة شاملة لصلاحيات الحكم المحلي ضمن القانون رقم 1 لسنة 1997، نتج عنها تصنيف 81 صلاحية في فئات واضحة: إشرافية، تصديقية، تقريرية، وتنسيقية، ما يفتح الباب لنقاش أدق حول من يملك القرار في كل وظيفة.

اللامركزية ونقــل الصلاحيـات:

مقاربة عملية من داخل النظام البلدي

الانتقال من خطاب عام حول اللامركزية إلى نقاش فني وسياساتي منظم، يربط بين نقل الصلاحيات والقدرات المالية والإدارية الواقعية للهيئات المحلية.

مسار عمل الاتحاد في 2025

- قيادة نقاش فني منظم حول اللامركزية داخل النظام البلدي، من خلال منتدى رؤساء الهيئات المحلية وفريق العمل المصغّر للمدراء الماليين، ركّز على:
  - ربط نقل الصلاحيات بالقدرات المالية والإدارية الواقعية للهيئات المحلية.
  - مراجعة التقدم في المشروع الوطني للإصلاح في قطاع الحكم المحلي من زاوية ممارسة الوظائف المنصوص عليها في القانون، وليس فقط من زاوية النصوص.
  - فتح نقاش عملي حول إمكانيات تفويض بعض الخدمات المدارة مركزيًا (خدمات بنية تحتية، استثمار، أو خدمات محلية معينة) إلى الهيئات المحلية، وفق قدراتها وواقعها الاقتصادي.
- مواءمة مخرجات هذه النقاشات مع عمل الفريق الوطني للامركزية، لضمان حضور صوت الهيئات المحلية في تصميم نموذج لامركزي مناسب للسياق الفلسطيني، يربط بين الصلاحيات والموارد والمسؤوليات.

مأسسة المتابعة عبر لجان متخصصة منبثقة عن منتدى رؤساء الهيئات المحلية

تحويل الملفات الكبرى (المالية والتشريعية والفنية) من مطالب عامة إلى مسارات عمل منظمة تُدار من خلال لجان ذات تفويض واضح، ما يمنح الاتحاد أدوات عملية للاستمرار في الدفاع عن النظام البلدي.

اللجان المتخصصة ومساحات العمل

- قرار الهيئة الإدارية، في ختام منتدى رؤساء الهيئات المحلية، بتشكيل ست لجان متخصصة لمتابعة الملفات ذات الأولوية مع الحكومة والجهات الشريكة، من ضمنها:
  - العلاقة المالية مع الحكومة.
  - شركات الاتصالات.
  - تشريعات الطاقة
  - مرافق المياه.
  - خدمة الكهرباء.
  - إدارة الأزمات في المحافظات الأكثر تضررًا.
- مناقشة ملفات تفصيلية مثل: تحويل مستحقات ضريبة الأبنية والأراضي (الأملاك)، رسوم رخص المهن، رسوم النقل والمخالفات المرورية، وآليات التقاص والمحاسبة، وحقوق الهيئات المحلية المالية الأخرى.

الشراكـــــات والتعـــــاون الدولـــــي

واصل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية خلال العام ترسيخ الشراكات الدولية والتعاون اللامركزي كخيار استراتيجي واعٍ، لا يقتصر على البعد التنموي، بل يجمع بين التمثيل السياسي والدفاع عن الحق الفلسطيني، وبين بناء قدرات الهيئات المحلية وتعزيز صمودها في مجالات الحوكمة، والتعافي، والتنمية المستدامة. وقد تجلّى هذا التوجّه في مسار متكامل ومتصاعد شمل إبرام اتفاقيات استراتيجية مع اتحادات بلدية دولية، وتوسيع نطاق التعاون اللامركزي، والحضور المؤثر في المنصات الحضرية الدولية، إلى جانب مأسسة برنامج التوأمة داخل الاتحاد بوصفه إطارًا عمليًا ومنهجيًا قابلًا للقياس، والتطوير، والتعميم، بما يعزز مكانة الهيئات المحلية الفلسطينية كشريك فاعل في الفضاء البلدي الدولي.

مؤشـــرات رئيســـة

6

مسارات تعاون استراتيجية دولية

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية رئيسًا مشاركًا لمنظمة

UCLG MEWA
BİRLEŞMİŞ KENTLER VE YEREL YÖNETİMLER ORTA DOĞU VE BATI ASYA BÖLGE TEŞKİLATI
UNITED CITIES AND LOCAL GOVERNMENTS MIDDLE EAST AND WEST ASIA SECTION
منظمـــة المـــدن المتحدة والادارات المحلية فـــرع الشـــرق الاوســـط وغـــرب آســـيا

فريق شراكات دولية وتعاون لامركزي يضم

13

هيئـــة محليـــة

مشاركة دولية فاعلة في

5

محافل ومنتديات إقليمية ودولية

مبادرة تضامن بلدي دولي بمشاركة

11

بلدية فرنسية ضمن "عام فلسطين 2025"

قاعدة بيانات شراكات دولية شملت جميع البلديات الفلسطينية ضمن برنامج مأسسة التوأمة.

اتفاقيات وتحالفات استراتيجية

رسّخ الاتحاد شراكاته المؤسسية من خلال اتفاقيات وتحالفات طويلة الأمد، هدفت إلى مأسسة التعاون، وتبادل الخبرات، وبناء برامج مشتركة تتجاوز الدعم الرمزي.

أبرز الاتفاقيات:

- الاتفاقية الاستراتيجية مع اتحاد البلديات التركي لتعزيز التعاون الثنائي، وتبادل الخبرات، وتنفيذ مشاريع تنموية، وتوحيد جهود المناصرة الدولية دفاعًا عن القضية الفلسطينية.
- اتفاقية انتساب مع منظمة إدارات المدن العالمية (ICMA) لتعزيز تبادل المعرفة، وبناء القدرات المهنية، وتنفيذ برامج تدريب وتعلّم، وتوسيع الشبكة الدولية للهيئات المحلية الفلسطينية.
- إطلاق مسار تعاون مؤسسي مع اتحاد بلديات إيطاليا (ANCI) وشركاؤه الإقليميون، بوصفه مسارًا تراكميًا للتعاون اللامركزي يهدف إلى توسيع برامج التوأمة، وبناء شراكات مباشرة بين المدن الفلسطينية والإيطالية، وتهيئة الأرضية لتوقيع ما يقارب 20 اتفاقية تعاون وتوأمة بين مدن فلسطينية وإيطالية، ضمن رؤية مرحلية تنقل التعاون من التنسيق والتجريب إلى شراكات مؤسسية طويلة الأمد قائمة على التضامن، والمسؤولية المشتركة، والعمل البلدي المباشر.
- التعاون الاستراتيجي مع إقليم برشلونة، الذي يؤسس لشراكة مؤسسية طويلة الأمد تنطلق من مقاربة شمولية لبناء القدرات البلدية عبر برامج تدريب متقدمة، وتبادل الخبرات العملية في مجالات التخطيط الحضري، الحوكمة المحلية، والاستدامة، إلى جانب تفعيل مسارات التعلّم المتبادل والتعاون اللامركزي، بما يربط الهيئات المحلية الفلسطينية بالتجارب الكتالونية الرائدة، ويعزّز قدرتها على تحويل المعرفة الدولية إلى تدخلات عملية داعمة للصمود المحلي والتنمية المستدامة.

التعاون اللامركزي والتوأمات

عمل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية خلال العام على ترسيخ التعاون اللامركزي كمسار مؤسسي منظم، ضمن توجه استراتيجي يهدف إلى الانتقال من العلاقات الدولية المتفرقة إلى إطار وطني واضح يقود التعاون البلدي الدولي، ويعزّز استفادة الهيئات المحلية الفلسطينية من هذه الشراكات بما يخدم أولوياتها التنموية وقدرتها المؤسسية.

وانطلقت هذه المقاربة من اعتبار التعاون اللامركزي أداة عملية لبناء القدرات، وتبادل الخبرات، وتعزيز الحضور الدولي للهيئات المحلية، وليس مجرد علاقات بروتوكولية أو رمزية. وعليه، ركّز الاتحاد على بناء الأسس المؤسسية والتنظيمية التي تضمن استدامة هذه الشراكات وربطها بشكل مباشر بالتخطيط المحلي، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز صمود الهيئات المحلية.

أبرز ملامح العمل المؤسسي خلال العام

- تأسيس إطار منظم للتعاون اللامركزي يقوده الاتحاد، يهدف إلى توحيد المعايير والمنهجيات الناظمة لعلاقات الهيئات المحلية الفلسطينية مع الشركاء الدوليين، وضمان انسجامها مع الأولويات الوطنية والقطاعية.
- تنفيذ أول عملية حصر وطنية شاملة للشراكات الدولية للهيئات المحلية الفلسطينية.
- تشكيل فريق الشراكات الدولية والتعاون اللامركزي بعضوية ممثلين عن بلديات فلسطينية ذات خبرة في العمل الدولي، ليعمل كإطار إنتاج مشترك للأدوات، ونقل المعرفة، وتبادل الخبرات بين الهيئات المحلية.
- تنفيذ ورشة عمل مكثفة لمدة ثلاثة أيام بمشاركة فريق الشراكات، كان من مخرجاتها إعداد حزمة أدوات شملت:
  - دليل التوأمة والتعاون اللامركزي.
  - أداة تشخيص الجاهزية المؤسسية للهيئات المحلية.
  - نماذج اتفاقيات وبروتوكولات شراكة موحّدة.
  - خطة عمل سنوية لمسار الشراكات، ترتكز على ثلاثة محاور: بناء القدرات، التشبيك الوطني، والدبلوماسية البلدية الدولية.

الحضــور الدولــي والمناصــرة البلديــة

عزّز الاتحاد حضوره في المحافل الدولية كصوت سياسي ومهني للهيئات المحلية الفلسطينية، وربط بين التنمية المحلية والعدالة والحق في تقرير المصير.

محطــات بــارزة:

- مشاركة فلسطينية وازنة في منتدى اتحاد بلديات مرمرة الحضري MARUF'25، شملت:
  - جناح فلسطين في المعرض الحضري.
  - المشاركة في الجلسة الرئيسية للمنتدى بعنوان «مدن في زمن الحرب».
  - تنظيم جلسة خاصة بعنوان «مدن تستمع ومدن تقود: قصص من الخطوط الأمامية الفلسطينية.
  - المشاركة في اجتماع اتحادات البلديات، الذي ضم شبكات بلدية من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.
  - المشاركة في جلسة «مدن قابلة للعيش» من خلال عرض التجربة الفلسطينية حول تعزيز الشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية كمدخل للحكم الرشيد.
- تنظيم جولة دراسية إلى تركيا لتعزيز الشفافية والمساءلة المجتمعية بمشاركة 5 رؤساء هيئات محلية
- زيارة رسمية إلى إيطاليا ضمن مشروع LAND شملت:
  - لقاءات مع إقليم أومبريا، بلديات بيروجيا وتورينو، واتحاد البلديات الإيطالية.
  - مواقف سياسية رسمية بالاعتراف بدولة فلسطين من مجالس بلدية وإقليمية.
  - توسيع برامج التوأمة والتعاون المؤسسي.
- مشاركة عربية فاعلة في مؤتمر "مدن مستدامة بهوية عربية" – القاهرة، لوضع التجربة الفلسطينية في سياقها الحقيقي.

UCLG-MEWA
مأسسة التمثيل الفلسطيني في القيادة الإقليمية

شكّل العام محطة متقدمة في مأسسة التمثيل الفلسطيني داخل منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية – فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا (UCLG-MEWA)، عبر الوصول إلى مواقع قيادية تعكس ثقل الهيئات المحلية الفلسطينية ودورها المؤسسي والسياسي.

التمثيل في أرقام

- تمثيل فلسطيني في 3 هياكل قيادية رئيسية داخل المنظمة: الرئاسة، المكتب التنفيذي، المجلس العالمي.
- موقعان قياديان على مستوى الرئاسة:
  - رئيس الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية رئيسًا مشاركًا لـ UCLG-MEWA.
  - رئيس بلدية الخليل رئيسًا للمنظمة.
- تمثيل 5 هيئات محلية فلسطينية في المكتب التنفيذي
- تمثيل 17 هيئة محلية فلسطينية في المجلس العالمي.
- مشاركة فلسطينية فاعلة في 7 لجان متخصصة داخل المنظمة.

التضامن الدولي والمبادرات الرمزية

فعّل الاتحاد أدوات التضامن الدولي كجزء من الدبلوماسية البلدية، مع ربط الرمزية بالفعل السياسي.

أبرز المبادرات:

- إطلاق مبادرة "من كل مدينة فرنسية... نورٌ لفلسطين" بمشاركة 11 بلدية فرنسية، ضمن "عام فلسطين 2025"، كرسالة سياسية وأخلاقية ضد العدوان.
- متابعة مبادرة عام فلسطين 2025 رغم إلغاء سلطات الاحتلال لتأشيرات وفد بلدي فرنسي يضم نحو 50 ممثلًا.

الشراكات الوطنية والدبلوماسية المؤسسية

إلى جانب الشراكات الدولية، عمل الاتحاد على تعزيز التكامل مع المؤسسات الوطنية والبعثات الدبلوماسية.

محطات أساسية:

- تطوير شراكة مؤسسية مع سلطة جودة البيئة في مجالات السياسات البيئية، التخطيط، وبناء القدرات.
- لقاءات تنسيقية مع القنصلية الفرنسية لتعزيز دعم الهيئات المحلية في شمال الضفة الغربية، وتطوير نموذج تعاون لامركزي أكثر عدالة واستجابة.
- لقاءات رفيعة المستوى مع اتحاد البلديات الهولندية (VNG) لبحث آفاق التعاون ودور البلديات في التعافي والضغط السياسي.

التنمية المحلية والمشاريع الميدانية مع تركيز خاص على المناطق المسماة "ج"

31
مشروعًا مكتملًا ضمن مسار التنمية المحلية والمشاريع الميدانية

60
عدد الهيئات المحلية المستفيدة

19
مشاريع اقتصادية واجتماعية

220
كيلوواط لكل ساعة
قدرة الطاقة الشمسية المركبة

24
عدد المشاريع ذات المكوّن المدر للدخل

19
عدد مرافق الأطفال والشباب

5
تأهيل مواقع تراثية

481
فرص عمل

- شكّلت التنمية المحلية والمشاريع الميدانية أحد أكثر مسارات عمل الاتحاد كثافةً وأثرًا، حيث تم تنفيذ **31 مشروعًا تنمويًا مكتملًا** في القرى والمجتمعات المحلية، معظمها في المناطق المسماة "ج"، ضمن مقاربة ترى في المشروع الميداني أداةً لحماية الوجود، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز قدرة الهيئات المحلية على الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتها في بيئة شديدة القيود.

- نفذت هذه التدخلات كجزء من رؤية متكاملة تقودها الهيئات المحلية نفسها، وتجمع بين البعد الخدمي، والبيئي، والاقتصادي، والاجتماعي، بما يعزّز الصمود اليومي ويكرّس دور الحكم المحلي كفاعل تنموي ومجتمعي أساسي.

المسار الأول:
تطوير الفضاءات العامة كمدخل لحماية الوجود

ركّز الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية على دعم مشاريع تعيد الاعتبار للفضاء العام في القرى المقيّدة، بوصفه أحد المكونات الأساسية لتثبيت الحياة اليومية ومنع تفريغ المكان. وانطلقت هذه التدخلات من قناعة بأن إتاحة فضاءات عامة وظيفية وآمنة تشكّل شرطًا ضروريًا لاستمرار المجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق التي تعاني من شحّ حاد في المرافق والخدمات العامة.

وشملت هذه المشاريع إنشاء وتأهيل ساحات وحدائق ومتنزهات عامة، صُمّمت لتكون مساحات جامعة تخدم مختلف الفئات العمرية، وتوفّر متنفسًا بيئيًا واجتماعيًا يعزّز التفاعل المجتمعي، ويعيد دمج الفضاء العام في أنماط الاستخدام اليومي للسكان.

مؤشـــرات الأثـــر

20,000 متر مربع
مساحة الحدائق والمتنزهات المؤهلة: والمناطق المفتوحة

15 قريـة
عدد القرى المستفيدة من مرافق عامة جديدة أو مُعاد تأهيلها

نتائـــج نوعيـــة

- تعزيز التماسك المجتمعي وتوسيع فرص التفاعل الاجتماعي داخل القرى المستهدفة.
- تحسين إمكانية الوصول العادل إلى المساحات العامة، خاصة للأطفال والنساء وكبار السن.
- إعادة توظيف الفضاء العام كجزء من الحياة اليومية، وليس كمرفق هامشي أو موسمي.

قائمـــة المشاريـــع

- مشروع إنشاء حديقة عامة - مجلس قروي فقوعة
- مشروع تأهيل حديقة عامة - مجلس قروي دير أبو ضعيف
- مشروع إنشاء حديقة عامة عند مدخل القرية - مجلس قروي عنزة
- مشروع إنشاء منتزه ترفيهي - مجلس قروي فرعون
- مشروع إنشاء حديقة عامة - مجلس قروي الفندقومية
- مشروع إنشاء حديقة أطفال - مجلس قروي المغير
- مشروع إنشاء حديقة عامة - مجلس قروي الطيبة
- مشروع مرافق شبابية وحديقة عامة - مجلس قروي قلنديا
- مشروع حديقة المسعودية - مجلس قروي برقة
- مشروع إنشاء حديقة عامة - مجلس قروي بيتللو
- مشروع تأهيل حديقة أطفال - مجلس قروي عابود
- مشروع إنشاء حديقة عامة - مجلس قروي شبتين
- مشروع إنشاء حديقة أطفال - مجلس قروي الضبعة
- مشروع تطوير حديقة بلدية حوارة - تجمع جنوب نابلس
- مشروع تطوير حديقة بلدية نعلين - تجمع غرب رام الله
- مشروع تطوير مركز بيت عوا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية- بلدية بيت عوا

المسار الثاني:
مشاريع بيئية تعالج مشكلات مزمنة وتنتج حلولًا مستدامة

نفّذ الاتحاد مجموعة من المشاريع البيئية التي تجاوزت منطق المعالجة المؤقتة للمشكلات، واتجهت نحو بناء نماذج مستدامة في إدارة الموارد على المستوى المحلي. وتركّزت هذه التدخلات بشكل خاص في مجالات إدارة النفايات العضوية، وتحسين المشهد الحضري، وربط الوعي البيئي بالخدمة اليومية التي تقدمها الهيئات المحلية.

مؤشـــرات الأثـــر

3 مشروع — عدد المشاريع البيئية المنفذة

2 موقع — عدد المواقع التي تم فيها تفعيل نماذج فرز أو معالجة مستدامة

8 مؤسسة — عدد المؤسسات التعليمية والمرافق العامة المشاركة في برامج بيئية داعمة

نتائـــج نوعيـــة

- تقليل الأثر البيئي للنفايات وتحسين الصحة العامة.
- تحويل التحديات البيئية إلى فرص إنتاج محلي ودعم للاقتصاد الزراعي.
- تعزيز ثقافة الإدارة البيئية داخل الهيئات المحلية والمجتمع.

قائمـــة المشاريـــع

- مشروع تأهيل وإعمار وادي حمد "الأرض لنا" – مجلس قروي كفر نعمة
- مشروع إنشاء بئر تجميع مياه نبع – مجلس قروي عين عريك
- مشروع تحسين إدارة النفايات العضوية وتفعيل مصنع السماد العضوي – تجمع جنوب نابلس
- مبادرة تدوير البلاستيك بالتعاون مع بلدية بيت عور/ تجمع غرب رام الله.

المسار الثالث:
الطاقة المتجددة والمياه كرافعة للاستقرار الخدمي

ضمن سعيه لتعزيز استقرار الخدمات الأساسية، دعم الاتحاد مشاريع طاقة شمسية مخصّصة لتشغيل مرافق حيوية، خاصة آبار المياه، بما يخفف الأعباء المالية على الهيئات المحلية والمواطنين، ويحدّ من الاعتماد على مصادر طاقة غير مستقرة.

مؤشـــرات الأثـــر

5 مشروع — عدد مشاريع الطاقة الشمسية المنفذة

220 كيلوواط لكل ساعة — القدرة الإجمالية للطاقة المركبة

2 مرفـق — عدد مرافق المياه التي تم دعم تشغيلها بالطاقة المتجددة

نتائـــج نوعيـــة

- تحسين استمرارية خدمات المياه والطاقة.
- خفض كلفة التشغيل على الهيئات المحلية.
- دعم الزراعة المحلية وتعزيز الأمن المائي في القرى المستهدفة.

قائمـــة المشاريـــع

- مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية (50 كيلوواط) – مجلس قروي إجنسنيا.
- مشروع إنشاء ألواح شمسية لبئر ارتوازي – مجلس قروي سنيريا.
- مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية (50 كيلوواط) – مجلس قروي تياسير.
- مشروع طاقة شمسية لبئر مياه – مجلس قروي جلبون.
- مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية – مجلس قروي كفر صور.
- مشروع إعادة تأهيل بركة المياه العامة – مجلس قروي سكة وطواس.

المسار الرابع:
التراث الثقافي كجزء من التنمية المحلية

تعامل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية مع التراث الثقافي بوصفه موردًا تنمويًا حيًا، وأداة فعلية لتعزيز الصمود وحماية الهوية والذاكرة الجماعية، لا سيما في القرى والمناطق المعرّضة للتهميش والتآكل العمراني. وانطلقت تدخلات هذا المسار من مقاربة متكاملة تفصل بين التدخلات الميدانية في المواقع التراثية من جهة، وبناء البنية المعرفية والمؤسسية لحماية التراث من جهة أخرى، بما يضمن استدامة الأثر وعدم الاكتفاء بمعالجات جزئية أو ظرفية.

1. مشاريع تأهيل المواقع التراثية وإعادة دمجها في الحياة العامة

ركّز هذا المحور على تنفيذ تدخلات ميدانية مباشرة في مواقع تراثية وطبيعية ذات قيمة تاريخية واجتماعية، بهدف حمايتها من التدهور، وإعادة تفعيلها كفضاءات عامة مستخدمة، ومكوّنات حية من النسيج المجتمعي والاقتصاد المحلي. وجاءت هذه المشاريع استجابة لحاجة القرى المستهدفة إلى حماية مواقعها الرمزية، وربط التراث بالاستخدام اليومي، والسياحة الداخلية، والهوية المحلية.

مؤشـــرات الأثـــر

5 موقع — عدد المواقع التراثية التي تم تأهيلها أو إعادة تفعيلها

5 موقع — عدد القرى والمدن المستفيدة من تدخلات تراثية ميدانية

نتائـــج نوعيـــة

- إعادة إدماج المواقع التراثية في الاستخدام المجتمعي اليومي بدل بقائها مهملة أو معزولة.
- تعزيز ارتباط المجتمع المحلي بمحيطه التاريخي والطبيعي.
- تحويل التراث إلى عنصر داعم للتنمية المحلية والسياحة الداخلية.

قائمـــة المشاريـــع

- مشروع تأهيل موقع عين سلمان الأثري - مجلس قروي بيت دقو
- مشروع تأهيل موقع الحفيرة التراثي - مجلس قروي رمانة
- مشروع ترميم وتأهيل موقع عين البلد - مجلس قروي حوسان
- مشروع تأهيل وتجميل موقع عين عنزة - مجلس قروي عنزة
- مشروع تحديد وتعليم مسار النبي نوح - دورا

2. مشروع توثيق التراث العمراني وبناء قاعدة معرفة وطنية

يكمّل هذا المحور التدخلات الميدانية من خلال مقاربة مؤسسية طويلة الأمد، هدفت إلى حماية التراث العمراني عبر التوثيق المنهجي وبناء قاعدة بيانات مرجعية، تمكّن الهيئات المحلية والجهات الوطنية من إدارة ملف التراث ضمن التخطيط الحضري، وبما ينسجم مع المعايير الوطنية والدولية.

وجاء مشروع التوثيق كاستجابة للحاجة إلى الانتقال من التعامل مع التراث كحالات منفردة، إلى اعتباره ملفًا مؤسسيًا قائمًا على البيانات، يوفّر أساسًا للحماية القانونية، والتخطيط المستقبلي، واستقطاب التمويل الدولي.

مؤشـــرات الأثـــر

1000 مبنى
عدد المباني والمواقع التاريخية التي تم توثيقه

22 باحث ميداني

4 هيئة
عدد الهيئات المحلية: (الخليل، تفوح، بيت كاحل، حلحول)

نتائـــج نوعيـــة

- إنشاء قاعدة بيانات مرجعية للمباني التاريخية تُستخدم في التخطيط والحماية.
- رفع كفاءة الهيئات المحلية في إدارة التراث العمراني وفق منهجيات مهنية.
- تعزيز التكامل بين الحفاظ على التراث والتنمية الحضرية المستدامة.

المسار الخامس:
إدارة الأرض والتخطيط المبني على البيانات

ركّز الاتحاد في هذا المسار على تعزيز أدوات إدارة الأرض والتخطيط المناطقي في الهيئات المحلية، انطلاقًا من أهمية امتلاك بيانات دقيقة كمدخل أساسي لحماية الموارد، وتنظيم استخدامات الأراضي، وتعزيز القدرة التفاوضية للمجالس القروية في السياقات المقيّدة والمعقّدة.

وجاءت هذه التدخلات استجابة لحاجة ملحّة لدى الهيئات المحلية في المناطق المسماة "ج" إلى أدوات تقنية حديثة تُسهم في تحسين إدارة الأراضي الزراعية والتنظيمية، ودعم التخطيط المشترك بين المجالس المتجاورة، بما يعزّز التكامل المناطقي، ويحدّ من العشوائية في التعامل مع الموارد والمساحات.

مؤشـــرات الأثـــر

3 هيئة — عدد الهيئات المحلية التي تم دعمها بأدوات تخطيط مبنية على البيانات

نتائـــج نوعيـــة

- تعزيز قدرة الهيئات المحلية على التخطيط القائم على المعلومات الدقيقة.
- دعم التعاون المناطقي بين المجالس القروية في إدارة الأراضي والموارد المشتركة.
- تحسين جاهزية الهيئات المحلية للتعامل مع التحديات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالأرض.

قائمـــة المشاريـــع

- مشروع شراء جهاز GPS مشترك – المجالس القروية: إسكاكا / ياسوف / فرخة.

المسار السادس:
الاقتصاد المحلي والابتكار الأخضر

سعى الاتحاد من خلال هذا المسار إلى دعم نماذج اقتصادية محلية مبتكرة، ترتكز على مبادئ الاستدامة البيئية، وتُسهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، خاصة في المناطق التي تعاني من محدودية الفرص الاقتصادية وقيود الوصول إلى الموارد.
وارتكزت تدخلات هذا المسار على تطوير مبادرات تدعم ريادة الأعمال الخضراء، وتربط بين الابتكار البيئي واحتياجات المجتمع المحلي، بما يعزّز فرص التشغيل، ويفتح آفاقًا جديدة أمام الشباب والنساء، ويسهم في بناء اقتصاد محلي أكثر مرونة واستدامة.

مؤشـــرات الأثـــر

11 مبادرة	عدد المبادرات التي تم دعمها أو إطلاقها
15 مستفيد	عدد المستفيدين بشكل مباشر من برامج الابتكار وريادة الأعمال

نتائـــج نوعيـــة

- تعزيز فرص التشغيل المحلي المرتبط بالاقتصاد الأخضر.
- دعم التحول نحو نماذج إنتاج مستدامة على المستوى المحلي.
- تمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة الاقتصادية من الحلول البيئية.

قائمة المشاريع والمبادرات الريادية

- مشروع إنشاء حاضنة أعمال خضراء – بيت لقيا، تجمع غرب رام الله.
- مشروع تحسين إدارة النفايات العضوية وتفعيل مصنع السماد العضوي – بيتا، تجمع جنوب نابلس.
- مبادرات ريادية خضراء:

ضمن هذا المسار، دعم الاتحاد تسع مبادرات ريادية مجتمعية قادها شباب وشركات ناشئة، وتركّزت على حلول اقتصادية مبتكرة نابعة من التحديات البيئية المحلية، شملت:

- مبادرة إعادة تدوير الأقمشة وتحويلها إلى منتجات محلية قابلة للتسويق.
- مبادرة تدوير الأخشاب وإنتاج أثاث خشبي باستخدام مواد معاد استخدامها.
- مبادرة تدوير البلاستيك ضمن نموذج اقتصاد دائري محلي.
- مبادرة زراعة الأزولا لإنتاج علف حيوانات عضوي منخفض التكلفة.
- مبادرة زراعة الأزولا وحصاد المياه كنموذج إنتاج مستدام متعدد الوظائف.
- مبادرة زراعة المشروم الصديقة للبيئة كنشاط اقتصادي غذائي مستدام.
- مبادرة زراعة المشروم باستخدام مخلفات زراعية معاد تدويرها.
- مبادرة "الشاشة الخضراء" كمنصة إعلامية بيئية داعمة للاقتصاد الأخضر.
- مبادرة تطوير منتجات محلية خضراء قائمة على إعادة الاستخدام والإنتاج الصديق للبيئة.

الاقتصاد المحلي كأثر عابر للمسارات: مشاريع صغيرة تفتح أبواب دخل وفرص عمل

إلى جانب الأبعاد الخدمية والبيئية والاجتماعية للمشاريع المنفذة، برز البعد الاقتصادي كأحد الآثار المتقاطعة لعدد من تدخلات الاتحاد، حيث صُمّمت بعض المشاريع الميدانية بطريقة تُنتج دخلًا ذاتيًا للهيئات المحلية، أو تخلق فرص عمل محلية مباشرة وغير مباشرة، بدل أن تتحول المرافق الجديدة إلى عبء تشغيلي طويل الأمد.

وانطلق هذا التوجه من إدراك عملي بأن استدامة المشروع لا تتحقق بالإنشاء فقط، بل بقدرته على توليد قيمة اقتصادية، ولو محدودة، تسهم في تغطية تكاليف التشغيل، أو دعم إيرادات المجالس القروية، أو فتح مساحات عمل محلية للفئات الأكثر تضررًا، خاصة النساء والشباب.

وشمل هذا الأثر مشاريع تضمّنت مكوّنات تشغيلية مدرّة للدخل، مثل نقاط بيع صغيرة، أو كافتيريات، أو مساحات قابلة للتأجير، أو مرافق يمكن تشغيلها بالشراكة مع المجتمع المحلي، بما يعزّز منطق "الاستدامة التشغيلية" داخل العمل البلدي، ويعيد تعريف المشروع التنموي كأداة إنتاج لا كمرفق استهلاكي فقط.

مؤشـــرات الأثـــر

24 مشروع — عدد المشاريع التي تضم مكوّنًا مدرًا للدخل

481 عدد فرص العمل

نتائـــج نوعيـــة

- إدخال منطق استدامة التشغيل في تصميم المشاريع بدل الاكتفاء بالإنشاء.
- تقوية الإيرادات الذاتية للمجالس القروية عبر التشغيل والتأجير والشراكات المحلية.
- فتح مساحات عمل آمنة ومنخفضة الكلفة للنساء والشباب داخل القرى المستهدفة، لا سيما في المناطق المسماة "ج".

منصات تبادل الخبرات وبناء القدرات

المنصـــات فـــي أرقـــام

منصة العلاقات العامة
61 عضـوًا

منصة الإدارة المالـــي
53 عضـوًا

منصة الهندسة والتخطيط
60 عضـوًا

منصة الإبـــداع والابتكار
42 عضـوًا
نظم المعلومات الجغرافية
43 عضـوًا
التحـول الرقمـي

منصة المجالس القروية
89 عضـوًا

منصة التنمية المستدامة
58 عضـوًا

فـرق العمـــل المتخصصـــة

فريـــق الخبـــراء الماليـــن

9
هيئات محلية

فريق الشمول والنوع الاجتماعي

18
هيئات محلية

فريق توطين أهداف التنمية المستدامة

13
هيئات محلية

فريق التعاون اللامركزي والشراكات الدولية

15
هيئات محلية

ورش العمـــل وبنـــاء القـــدرات

20
ورشـــة
عدد ورش العمل التدريبية لأعضاء المنصات وفرق العمل التخصصية

641
مشاركًا/ة
عدد المشاركين في هذه الورش

المحاور الرئيسية التي تم تغطيتها خـــلال 2025:

1 حوكمـة شاملة واتصـال

الشمول الرقمي، فن الخطاب والتواصل الشفوي، الاتصال المستجيب للشمول، الموازنات والخدمات المستجيبة للشمول، إدماج النوع الاجتماعي والشمول في خطط الاستجابة الإنسانية.

2 قـدرات فنيـة وهندسية

نظم المعلومات الجغرافية GIS في أعمال الهيئات المحلية، إدارة المخاطر في المشاريع الإنشائية، السلامة المهنية في المشاريع الإنشائية، التحكيم في العقود الهندسية.

3 قـدرات ماليـة وتخطيطيـة

التحليل المالي، التكلفة الشاملة للخدمات (تحميل التكلفة)، تدريب أثناء العمل لإعداد دليل الحملات الإعلامية لتحسين الجباية.

4 تخطيط وتنمية واستجابة

كتابة مقترحات المشاريع، الإدماج الرقمي للإعاقة.

ورش العمل التشاورية

عدد الورش التشاورية
4
ورش

عدد المشاركين
9
مشاركين/ات

- المواضيع الرئيسية:
  - اللامركزية في الحكم المحلي وتفويض خدمات جديدة للهيئات المحلية
  - برنامج تحسين كفاءات الماليين في الهيئات المحلية وتحديد مستويات ومحتويات التدريبات اللازمة

فرق العمل المتخصصة:
من "متلقي تدريب" إلى "منتِج أدوات"

فرق العمل المتخصصة تعمل بطبقة أعمق من المنصات، وتنتج مخرجات ملموسة يمكن البناء عليها في المناصرة والسياسات:

- فريق الخبراء الماليين | يقوم بتقديم توصيات سياساتية مبنية على تشخيص الواقع في الهيئات المحلية وتقييم الخيارات الأنسب لسد الفجوات في الإطار التشريعي او الموارد البشرية او المالية للهيئات المحلية. يقدم تقييما لاحتياجات بناء القدرات للموظفين الماليين، ويعمل في منظور شامل يتعدى الشأن المالي البحت. هو نخبة من أكثر المديرين الماليين في الهيئات المحلية خبرة وقدرة على فهم القطاع.
- فريق الشمول والنوع الاجتماعي | يترجم مفاهيم العدالة والشمول إلى أدوات عمل: مراجعة الخدمات من زاوية من يصل ومن يتعطل، إدماج الشمول في إجراءات العمل اليومية، تطوير مقاربات للموازنات والخدمات المستجيبة للشمول، وربط ذلك بعمل القيادات النسوية في الحكم المحلي.
- فريق توطين أهداف التنمية المستدامة | إطار فني مشترك بين الهيئات المحلية يركّز على: تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة في العمل البلدي، وتطوير استجابات تنموية مبتكرة، ودعم الهيئات محليًا في ربط تحدياتها ومشاريعها وتدخلاتها بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز أدوات الرصد والإبلاغ عن التقدّم في تنفيذ الأهداف، وتعزيز المشاركة المجتمعية تحت إطار التنمية المستدامة.

- فريق التعاون اللامركزي والشراكات الدولية | يعمل كذراع فني واستراتيجي للاتحاد في ملف الشراكات الدولية؛ يختبر نماذج التوأمة والتعاون اللامركزي على عينة من البلديات ويحوّلها إلى أطر وقوالب جاهزة للتعميم، يطوّر أدوات تشخيص الجاهزية المؤسسية وربط كل شراكة بمصفوفة واضحة للأهداف والموارد والمخاطر، يرافق البلديات في تحويل الاتفاقيات من رسائل تضامن رمزية إلى برامج عمل مرتبطة بخططها التنموية، ويغذي في الوقت نفسه عمل الاتحاد في المناصرة الدولية عبر توثيق وتجميع قصص التعاون البلدي واستخدامها كرافعة سياسية في الشبكات والمنتديات العالمية.

بهذا الشكل، تتحول فرق العمل إلى "بيت خبرة بلدي" يُنتج أدلة وأدوات ومراجع تقنية تُستخدم في التدريب، وفي الحوارات مع الحكومة والجهات الدولية.

البلديات المشاركة:
عندما تتحوّل التجربة المحلية إلى مرجع

بدل الاكتفاء بعرض محتوى نظري، اعتمد الاتحاد على بلديات قدّمت تجاربها كنماذج حيّة داخل المنصات وورش العمل.

بلديـة نابلـس وبلديـة بيـت جـالا
نظـم المعلومـات الجغرافيـة كـأداة قـرار

فتح قناة مهنية مباشرة بين موظفي بلدية نابلس وبلدية بيت جالا لتبادل المعرفة في استخدام نظم المعلومات الجغرافية.

بلديتـا جنيـن وطولكـرم
إدارة الخدمـات في سيـاق الطـوارئ:

عرضت البلديتان تجربتهما في توفير الوصول للخدمات الأساسية أثناء الاجتياحات العسكرية والتعامل مع النزوح القسري في مخيمات شمال الضفة، ليصبح النقاش حول "استمرارية الخدمة" مبنيًا على وقائع ميدانية لا على افتراضات.

بلديـة رام اللـه
ربـط المـرور بالبيانـات:

استُخدمت تجربة البلدية في توظيف GIS في الخطة المرورية للمدينة كنموذج لربط البيانات المكانية بضبط الحركة المرورية وتحسين التخطيط الحضري.

بلديـة بيـت جـالا
الجبايـة القائمـة على البيانـات:

تجربة استخدام GIS لتحسين جباية ضريبة الأبنية والأراضي (الأملاك) قدّمت نموذجًا لكيف يمكن للتكنولوجيا أن ترفع كفاءة الإيرادات دون اللجوء لإجراءات عقابية.

البلديات المشاركة
قيادات نسوية تعيد تعريف الحكم المحلي

- اسم اللقاء: صناعة القرار النسوي في الهيئات المحلية
- مشاركة: 15 رئيسة هيئة محلية

م. أسيل غانم
رئيس بلدية دير الغصون

تقدّم نموذج رئيسة بلدية ترى في موقعها التزامًا يوميًا تجاه الناس، وتربط بين العدالة في السياسات المحلية وجودة الخدمة.

"الدخول إلى العمل البلدي لم يكن قرارًا سهلًا، بل خيارًا شجاعًا في واقع يتقاطع فيه السياسي بالخدمة العامة. من موقعنا القريب من الناس نستطيع إعادة تعريف القرار المحلي ليكون أكثر عدالةً والتصاقًا بحياة المواطنين."

أنـوار الشوامرة

رئيس مجلس قروي دير العسل الفوقا

تجربة قيادة نسوية في مجلس قروي تحوّل الحضور النسوي في القرار من استثناء إلى حالة محمية من المجتمع ومسنودة بنتائج العمل اليومي.

"جئت من بيئة ريفية محافظة لم تكن ترى قيادة المرأة أمرًا مألوفًا. القيادة لا تُمنح، تُنتزع بالعمل والمثابرة، وحضور النساء في الحكم المحلي ضرورة لإعادة التوازن في بنية القرار."

خديجـــة عثمـــان

رئيـــس بلديـــة بيـــت عـــور التحتـــا

تجسّد بلدية تقودها امرأة قريبة من الناس، حاضرة في تفاصيل الحياة اليومية، وقادرة على إدارة التحديات بروح عملية وصلبة في آن واحد.

"في السياق الفلسطيني القيادة المحلية فعل بقاء ومسؤولية جماعية، وليست ترفًا إداريًا. عندما تقود امرأة بلدية تصبح السياسات أقرب للناس وأكثر صدقًا في التعبير عنهم."

المنصات وفرق العمل كآلية لصنع سياسات مبنيّة على خبرة الهيئات المحلية

تحولت منصات تبادل الخبرات وفرق العمل التخصصية إلى آلية منتظمة يجمع من خلالها الاتحاد ملاحظات الهيئات المحلية وتجربتها العملية، ويحوّلها إلى مدخلات مكتوبة في مشاريع القوانين والأنظمة والسياسات القطاعية. ضمن هذا الإطار، ساهمت المنصات وفرق العمل التخصصية في تغذية مداخلات الاتحاد على حزمة واسعة من الملفات، من بينها:

- مشروع قرار بقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية.
- قانون محاكم الهيئات المحلية.
- نظام رسوم التراث الثقافي المادي.
- مشروع قرار بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مشروع قرار بقانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.
- مشروع قرار بقانون البيئة لسنة 2025.
- نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه.
- أنظمة الأبنية والتنظيم والتخمين العقاري.
- نظام التحويلات عبر الحكومية مع البنك الدولي.
- ملف صافي الإقراض مع البنك الدولي.
- ورقة سياساتية لوزارة المالية بخصوص قانون رخص المهن وقانون ضريبة الأبنية والأراضي.
- مسودة دليل إجراءات الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية.
- الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والموارد 2025-2030.
- التعليمات والأنظمة الخاصة بإدارة المواد والنفايات الخطرة، مواصفات التربة، وبلاغ إعداد موازنة 2026.
- نظام الشكاوى في المجالس القروية.

مأسسة جلسات الاستماع المجتمعية في المشاريع الكبرى

جزء من مسار بناء قدرات الهيئات المحلية على المشاركة والشفافية.

خلاصـــة العـــام

تحوّلت جلسات الاستماع في المشاريع الكبرى من إجراء شكلي إلى ممارسة مؤسسية تبنّتها هيئات محلية بعد سلسلة من ورش العمل حول الاتصال الشامل، إدارة الشكاوى، والمشاركة المجتمعية.

ملامـــح رئيسيـــة

- تنفيذ أول جلسة استماع في صرّة لمناقشة مشروع استثماري كبير، بعد مرافقة فنية من الاتحاد في تصميم الجلسة، إدارة النقاش، وتوثيق مخرجاته.
- تبنّي بلدية سلفيت هذا النهج كجزء من دورة ترخيص المشاريع ذات الأثر الواسع، وربطه بأنظمة الشكاوى والمساءلة داخل البلدية.

توطين أهداف التنمية المستدامة

من المأسسة إلى التطبيق

اعتمد الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية خلال العام مقاربة متكاملة لتوطين أهداف التنمية المستدامة، انطلقت من بناء الإطار المؤسسي داخل الاتحاد، مرورًا بتطوير أدوات تنفيذ وتخطيط عملية، وصولًا إلى ترجمة الأهداف إلى تدخلات ملموسة في المدارس والمجتمع والاقتصاد المحلي. وقد مكّن هذا المسار التراكمي الهيئات المحلية من الانتقال من التفاعل النظري مع أجندة 2030 إلى موقع الفعل والتنفيذ المستند إلى البيانات والاحتياجات الواقعية.

مأسسة التوطين داخل الاتحاد

بناء الإطار القيادي والحوكمة للتوطين

عمل الاتحاد على ترسيخ توطين أهداف التنمية المستدامة كمسار مؤسسي دائم، من خلال إنشاء هياكل داخلية وآليات تنسيق تنظّم العمل وتضمن استمراريته. وشمل ذلك تشكيل فرق عمل متخصصة تقود ملفات التوطين والطاقة والمناخ، وإطلاق منصات تبادل معرفة تُحوّل الخبرات المحلية إلى مسارات تعلم وتطوير مستمر، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية مع جهات وطنية وإقليمية ودولية.

مؤشــرات مؤسسيــة

- **3 أطر مؤسسية** فاعلة داخل الاتحاد:
  فريق توطين أهداف التنمية المستدامة | فريق الطاقة والمناخ | منصة أهداف التنمية المستدامة.
- خارطة طريق وطنية واحدة لتوطين أهداف التنمية المستدامة للهيئات المحلية.
- أكثر من 6 شراكات وطنية وإقليمية ودولية داعمة لمسار التوطين.

أبـــرز الأنشطـــة

- إطلاق عمل فريق الاتحاد لتوطين أهداف التنمية المستدامة.
- تشكيل فريق عمل الاتحاد لخطط الطاقة والمناخ بمشاركة بلديات الخليل، بيتونيا، العيزرية، وسلفيت.
- إطلاق وتفعيل منصة أهداف التنمية المستدامة بمشاركة 26 هيئة محلية.
- تطوير وتحديث خارطة الطريق الوطنية لتوطين أهداف التنمية المستدامة.
- الشراكة مع سلطة جودة البيئة لتعزيز التكامل بين السياسات البيئية الوطنية والعمل البلدي، ودعم إدماج التغير المناخي، إدارة النفايات، والتشريعات البيئية ضمن التخطيط المحلي.
- الشراكة مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) لبناء قدرات الهيئات المحلية في توطين أهداف التنمية المستدامة، وتأهيل مدرّبين فلسطينيين معتمدين.
- الشراكة مع موئل الأمم المتحدة وGAP FUND في بناء قدرات الهيئات المحلية حول التمويل لمشاريع التغير المناخي.
- الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) لربط التعليم والمجتمع بتوطين أهداف التنمية المستدامة، ودعم مسارات إعداد المشاريع المناخية القابلة للتمويل، والمشاركة في البرامج الإقليمية.
- الشراكة مع برنامج ClimaMed لتعزيز قدرات الهيئات المحلية في التخطيط المناخي والطاقة المستدامة.
- الشراكة مع اتحاد بلديات مرمرة لتبادل الخبرات حول التقارير الطوعية المحلية، وتنظيم ندوات دولية ضمن منتدى مرمرة الحضري (MARUF)، وتعزيز التعلّم المتبادل بين البلديات.
- الشراكة مع منظمة FELCOS Umbria، واتحاد بلديات أومبريا، واتحاد بلديات تراسيمينو لتعزيز التعاون اللامركزي، ونقل نماذج التنمية المحلية المستدامة إلى السياق الفلسطيني.

بناء كفاءات وطنية مستدامة في توطين أهداف التنمية المستدامة

14 مدرب فلسطيني معتمد

نفّذ الاتحاد برنامجًا نوعيًا لتأهيل مدرّبين فلسطينيين معتمدين في مجال توطين أهداف التنمية المستدامة، بالشراكة مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG). وجاء هذا البرنامج تتويجًا لمسار تدريبي متدرّج جمع بين التعلم الإلكتروني، والتدريب التطبيقي، والتبادل الميداني مع تجارب بلدية دولية، وأسفر عن تخريج أول دفعة فلسطينية من المدرّبين المعتمدين القادرين على نقل المعرفة وقيادة مسار التوطين داخل الهيئات المحلية بشكل مستدام.

أدوات التنفيـــذ

تحويل الأهداف إلى تخطيط، وتمويل، وقياس

انتقل الاتحاد في هذه المرحلة إلى تزويد الهيئات المحلية بأدوات عملية تُمكّنها من إدماج أهداف التنمية المستدامة في عملها اليومي، من خلال التخطيط المناخي، والموازنات، وإعداد التقارير، واستخدام البيانات. وجرى التركيز على بناء قدرات فنية قابلة للتطبيق، وربط الأدوات بالمعايير الدولية مع تكييفها للسياق الفلسطيني.

مؤشـــرات تقنيـــة

- تدريب هيئات محلية على إعداد خطط الوصول إلى الطاقة والمناخ (SEACAPs).
- تطوير 4 مسودات مشاريع مناخية قابلة للتمويل (نفايات، مياه، طاقة متجددة، مسارات خضراء).
- تأهيل هيئات محلية لإعداد التقارير الطوعية المحلية (VLRs).
- مشاركة أكثر من 80 مشاركًا في ندوة دولية متخصصة حول VLRs.
- تدريب 85+ مشاركًا/ة على دمج أهداف التنمية المستدامة في الموازنات والتمويل البلدي.
- تنفيذ ورش مشتركة مع سلطة جودة البيئة حول التخطيط والتمويل المناخي.
- تعزيز استخدام البيانات والتحليل المكاني في التخطيط المحلي.

أبـــرز الأنشطـــة

- تدريبات إعداد خطط عمل الوصول إلى الطاقة والمناخ (SEACAPs)
- تدريبات إعداد التقارير الطوعية المحلية (VLRs)
- تدريبات دمج أهداف التنمية المستدامة في الموازنات المحلية
- تدريبات التمويل البلدي المرتبط بالاستدامة
- ورش تطوير السياسات البيئية والاجتماعية للهيئات المحلية
- ندوة دولية ضمن منتدى مرمرة الحضري

الترجمة على الأرض

من التخطيط إلى المجتمع والاقتصاد المحلي

ركّز الاتحاد في هذه الطبقة على نقل أهداف التنمية المستدامة من مستوى التخطيط إلى الفضاء المجتمعي، عبر تدخلات تعليمية، وبيئية، واقتصادية، قادتها الهيئات المحلية بالشراكة مع المجتمع المحلي، وجاءت هذه التدخلات لتُجسّد الأهداف في ممارسات يومية ملموسة تمس الأطفال، والشباب، والمدارس، والاقتصاد المحلي.

مؤشرات مجتمعية

تمويل

9

مبادرات ريادية خضراء

تنفيذ حملة تشجير واسعة في

22

هيئة محلية

1575~ شتلة

400~ متطوع مجتمعي

تزويد

21

هيئة محلية بأكثر من

2500

حاوية نفايات

استفادة

480+

طفل من أنشطة توعوية مدرسية

تنفيذ

مشروع حاضنة أعمال خضراء

في بيت لقيا

أبـــرز الأنشطـــة

- مبادرات ريادية خضراء مجتمعية.
- تدريب تشغيل وحدات إنتاج السماد العضوي في المدارس والتجمعات المستهدفة.
- تنفيذ أنشطة توعوية مدرسية حول إدارة النفايات العضوية وإنتاج السماد العضوي.
- تنظيم ورشة توعوية حول الاقتصاد الأخضر والدائري للهيئات المحلية.
- تنفيذ حملة تشجير واسعة.
- توريد حاويات نفايات لتحسين الإدارة البيئية.
- تنفيذ فعالية "بناء الغد: أطفال من أجل التنمية المستدامة" - سبسطية، وعصيرة الشمالية، وبيت فوريك.
- تنفيذ مبادرة "حكايات التنمية المستدامة" بالتعاون مع الإسكوا ووزارة التربية والتعليم.
- تنفيذ نسخة بريل من "حكايات التنمية المستدامة" لذوي الإعاقة البصرية.
- تنفيذ تدريب إنتاج مواد إعلامية بيئية ضمن مبادرة "الشاشة الخضراء".

دمـج أدوات المشاركـة فـي صنـع السياســـات البيئيـــة

خلاصـــة العـــام

أُرسيت أسس منهج يربط بين التخطيط البيئي وحق المواطنين في المساهمة بتحديد الأولويات، بما يعزز القدرة المؤسسية للهيئات على تصميم سياسات أكثر استجابة وارتباطًا بالواقع.

ملامـــح رئيسيـــة

- تقديم برنامج المشاركة المجتمعية الذي يشتمل على أكثر من سبعين أداة عملية يمكن دمجها بسهولة في العمل البلدي اليومي.
- مناقشة الإرشادات الوطنية للسياسات البيئية وتأطير دور الهيئات المحلية في تفعيلها ضمن صلاحياتها ومسؤولياتها.

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

تم تصميم هذا التقرير من قبل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ضمن برنامج إصلاح الحكم المحلي، المموّل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، وبدعم من مؤسسة التعاون الألماني.

إخلاء مسؤولية: لا تعكس محتويات هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) أو مؤسسة التعاون الألماني.

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities

www.apla.ps